

المقاربة المغربية في تدبير العلاقات مع إفريقيا جنوب الصحراء

The Moroccan Approach to Managing Relations with Sub-Saharan Africa

محمد الكارح

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الحسن الثاني الدار البيضاء عين الشق

Mohamed elgareh

Faculté des sciences juridiques économiques et sociales Hassan II Casablanca Ain

Chock

me4397843@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.65040/remeye.2026.11.v02n30.22>



This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الملخص:

يتناول هذا المقال السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تحليل محدداتها الداخلية وطبيعة حضور المغرب في المنطقة. وقد أبرز أن التوجه الإفريقي للمغرب يستند إلى اعتبارات سياسية ودستورية واقتصادية وأمنية وهوياتية تشكل الإطار المرجعي لخياراته الخارجية.

كما بين أن الحضور المغربي في إفريقيا يتم في سياق تنافس دولي وإقليمي متزايد، ما يفرض على المغرب الموازنة بين منطق التموقع الاستراتيجي والدفاع عن المصالح الوطنية، وبين خطاب التعاون والتضامن جنوب-جنوب. ويخلص المقال إلى أن فهم هذا التوجه يقتضي استحضار جدلية الداخل والخارج في تفسير أبعاد السياسة الإفريقية للمغرب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية المغربية - إفريقيا جنوب الصحراء - المحددات الداخلية - التعاون جنوب-

جنوب.

Summary:

This article examines Moroccan foreign policy toward Sub-Saharan Africa by analyzing its internal determinants and the nature of Morocco's presence in the region. It highlights that Morocco's African orientation is grounded in political,

constitutional, economic, security, and identity-based considerations that constitute the reference framework guiding its external choices.

It also shows that Morocco's presence in Africa unfolds within a context of growing international and regional competition, requiring the country to balance strategic positioning and the defense of national interests with a discourse centered on South-South cooperation and solidarity. The article concludes that understanding this orientation requires taking into account the interplay between domestic and external factors in explaining the dimensions of Morocco's African policy.

Keywords: Moroccan Foreign Policy – Sub-Saharan Africa – Domestic Determinants – South-South Cooperation.

مقدمة:

في ظل التحولات العميقة التي عرفها حقل العلاقات الدولية المعاصرة، سواء على مستوى بنية الفاعلين أو طبيعة التفاعلات، أعادت الدول صياغة منطلقات سياساتها الخارجية بما ينسجم مع متطلبات بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتشابك وتداخل المستويات الداخلية والخارجية. فقد لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بعد بروز فاعلين جدد من منظمات دولية حكومية وغير حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، بل وحتى الأفراد، غير أن ذلك لم يفض إلى تراجع دور الدولة أو اضمحلال مفهوم السيادة، بقدر ما أدى إلى إعادة تشكيله وإخضاعه لتعديلات وظيفية تتلاءم مع منطق الاعتماد المتبادل والعملية. وفي هذا السياق، ما زالت السياسة الخارجية تمثل الأداة المركزية التي تعتمد عليها الدولة لتدبير علاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي، ولحماية مصالحها الحيوية وتعزيز مكانتها داخل النسق الدولي.

وتعرف السياسة الخارجية، من منظور أكاديمي وقانوني، بأنها مجموع التوجهات والقرارات والسلوكيات التي تعتمد عليها الدولة في تعاملها مع الفاعلين الخارجيين، والتي تصاغ من قبل مؤسسات رسمية مختصة، انطلاقاً من محددات داخلية وخارجية، وتهدف إلى تحقيق مصالح وأهداف محددة في البيئة الدولية. وهي بهذا المعنى تختلف عن العلاقات الدولية من حيث الشمول والاتساع، كما تتميز عن الدبلوماسية التي تشكل الجانب التنفيذي والإجرائي للسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آني تجاه المتغيرات الخارجية، بل هي عملية واعية، عقلانية ومنهجية، تروم التأثير في البيئة الدولية أو التكيف معها وفق تصور استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والتحديات القائمة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن السياسة الخارجية لا يمكن اختزالها في مجرد برنامج مكتوب أو وثيقة رسمية، بل هي مسار دينامي متحرك، يتجسد في الممارسة الفعلية للدولة عبر مواقفها وخياراتها الاستراتيجية وتحالفاتها وشراكاتها. وهي تتضمن بعداً عاماً يتمثل

في الرؤى والتوجهات الكبرى والأدوار الإقليمية والدولية، وبعدا خاصا يتجلى في القرارات العملية والسلوكيات اليومية التي تعكس تلك التوجهات في الواقع. كما أن السياسات الخارجية للدول ليست متشابهة، بل تختلف باختلاف السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبحسب موقع كل دولة في النظام الدولي وقدراتها المادية والرمزية.

وفي هذا الإطار العام، تندرج السياسة الخارجية المغربية بوصفها نموذجاً يسعى إلى التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية، مع الحفاظ على ثوابت أساسية تشكل جوهر التوجه الدبلوماسي للدولة. فقد راكم المغرب تجربة دبلوماسية متميزة، قائمة على البراغماتية السياسية، والشرعية التاريخية، واحترام السيادة الوطنية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلى جانب الانفتاح على محيطها الجهوي والدولي. ويعد العمق الإفريقي أحد المرتكزات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية، ليس فقط من منطلق الجغرافيا، بل أيضاً باعتبار الروابط التاريخية والإنسانية والدينية والثقافية التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

حيث شهد التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء تحولاً نوعياً خلال العقود الأخيرة، حيث انتقل من مقاربة تقليدية ذات طابع دبلوماسي محدود، إلى رؤية شمولية متعددة الأبعاد، تجمع بين السياسي والاقتصادي والتنموي والأمني والإنساني. ويعكس هذا التحول وعياً متزايداً بأهمية الفضاء الإفريقي في التوازنات الدولية، وبالدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكات جنوب-جنوب في تحقيق التنمية المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما يعكس إدراكاً استراتيجياً بأن التحديات التي تواجه دول إفريقيا جنوب الصحراء، من قبيل قضايا التنمية، والهجرة، والأمن، والتغيرات المناخية، لم تعد شأنًا داخلياً محضاً، بل أصبحت ذات امتدادات عابرة للحدود، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الوطنية المغربية.

وتتميز السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء بكونها سياسة مبنية على منطق التعاون والتضامن، وليس على منطق الهيمنة أو التبعية. فهي تسعى إلى إرساء شراكات متكافئة تقوم على مبدأ "رابح-رابح"، وتولي أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي والاستثماري، ونقل الخبرات، وبناء القدرات، فضلاً عن تعزيز التعاون الديني والروحي، خاصة من خلال نشر قيم الإسلام الوسطي المعتدل. كما تشكل الدبلوماسية الملكية رافعة أساسية في هذا التوجه، من خلال الزيارات الرسمية، وتوقيع الاتفاقيات، وإطلاق مشاريع تنموية كبرى ذات بعد قاري.

ومن الناحية القانونية والمؤسسية، تستند السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء إلى مرجعيات دستورية وقانونية واضحة، تبرز دور المؤسسات الدستورية في صناعة القرار الخارجي، مع منح المؤسسة الملكية موقعاً محورياً في توجيه السياسة الخارجية وضمان انسجامها واستمراريتها. كما تتفاعل هذه السياسة مع التزامات المغرب الدولية والإقليمية، ومع مقتضيات القانون الدولي، خاصة ما يتعلق باحترام سيادة الدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتعزيز التعاون الدولي.

وعليه يمكننا القول بأن، دراسة السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تكتسي أهمية علمية وعملية بالغة، لكونها تتيح فهم منطق اشتغال السياسة الخارجية لدولة متوسطة القوة في نظام دولي متحول، كما تساهم في إبراز كيفية توظيف البعد الإفريقي كخيار استراتيجي لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية للمغرب. كما تسمح هذه الدراسة بتحليل المحددات الداخلية

والخارجية التي توظف هذا التوجه، والوقوف على آلياته ونتائجه، وتقييم مدى نجاعته في تحقيق المصالح القومية المغربية، وفي الإسهام في تحقيق التنمية والاستقرار في الفضاء الإفريقي جنوب الصحراء.

وعليه تتحدد إشكالية موضوعنا على النحو التالي:

إلى أي مدى ينجم الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء مع محدداته الداخلية، في سياق إقليمي ودولي يتسم

بتصاعد التنافس وتعدد الشراكات؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سنعمد التصميم التالي:

- المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء
- المطلب الثاني: الحضور المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء بين رهانات المنافسة الدولية والاقليمية واعتبارات التعاون والتضامن

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء

يعد تناول المحددات الداخلية للسياسة الخارجية مدخلا منهجيا أساسيا لفهم اختيارات الدول في علاقاتها الخارجية، ذلك أن هذه المحددات تعكس الخصوصيات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل دولة وتؤطر سلوكها الدولي. وبالنسبة للمغرب، فإن السياسة الخارجية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء لا يمكن اعتبارها مجرد استجابة ظرفية لمتغيرات خارجية، بل هي نتاج تفاعل معطيات داخلية عميقة أسهمت في توجيه هذا الاختيار ومنحته طابعه الاستراتيجي المستمر.

وتتجلى أولى هذه المحددات في الإطار الدستوري والمؤسسي، حيث يتميز النظام السياسي المغربي بمركزية واضحة في صناعة القرار الخارجي، مع الدور المحوري للمؤسسة الملكية في توجيه السياسة الخارجية وضمان انسجامها واستمراريتها. ويساهم هذا المعطى في إضفاء قدر كبير من الاستقرار والوضوح على التوجه الإفريقي للمغرب، ويجعله أقل ارتباطا بالتغيرات الحكومية أو التوازنات السياسية الظرفية. كما يتيح هذا الإطار المؤسسي اعتماد رؤية بعيدة المدى في التعامل مع قضايا القارة الإفريقية.

إلى جانب ذلك، تشكل المحددات التاريخية والهوياتية عنصرا داخليا بالغ الأهمية، إذ يتركز التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء على رصيد تاريخي من العلاقات الدينية والتجارية والإنسانية، وعلى وعي راسخ بالانتماء الإفريقي للمغرب. ويسهم هذا البعد في إضفاء بعد رمزي وشرعي على السياسة الخارجية المغربية في الفضاء الإفريقي، ويعزز من قبولها ومصداقيتها لدى الشركاء الأفارقة.

كما تلعب المحددات السياسية والاقتصادية الداخلية دورا حاسما في بلورة هذا التوجه، حيث يعد الاستقرار السياسي والمؤسسي شرطا ضروريا لنهج سياسة خارجية نشطة وفعالة، في حين يشكل الخيار التنموي والانفتاح الاقتصادي دافعا لتعزيز الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء عبر التعاون والاستثمار والشراكات جنوب-جنوب. وعليه، فإن هذه المحددات الداخلية مجتمعة تشكل الإطار المرجعي الذي يفسر منطق السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء ويمهد لدراسة باقي أبعادها.

الفقرة الأولى: المحددات الجغرافية والتاريخية في العلاقات المغربية الإفريقية

تحكم السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من المحددات الأساسية التي أسهمت في توجيه هذا الاختيار الاستراتيجي. ويأتي في مقدمة هذه المحددات العامل الجيوسياسي المرتبط بالموقع الجغرافي للمغرب، وما يتيح من أدوار ووظائف تؤثر بشكل مباشر في صناعة السياسة الخارجية وتوجهاتها الإقليمية (أولاً). كما يبرز المحدد التاريخي باعتباره عاملاً بنيوياً، يتجسد في عمق وتعدد العلاقات المغربية الإفريقية التي تعود إلى قرون من التفاعل والتواصل، والتي ما تزال تؤثر طبيعة العلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء إلى اليوم (ثانياً).

أولاً: المحدد الجغرافي في العلاقات المغربية الإفريقية

تعد الجغرافيا من أبرز العوامل المادية الثابتة التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية للدول¹. لما لها من انعكاس مباشر على سلوكها الخارجي وتحديد مجالات حركتها الإقليمية والدولية. ورغم أن التطور التكنولوجي في مجالات النقل والاتصال ووسائل الحرب قد خفف نسبياً من حدة الإكراهات الجغرافية، فإن هذا العامل لا يزال يحتفظ بأهميته الجوهرية والدائمة في رسم توجهات السياسة الخارجية لمختلف الدول، ومنها المغرب.

ويكتسي الموقع الجغرافي للمغرب أهمية خاصة، باعتباره البلد الإفريقي الوحيد الذي يتوفر على واجهتين بحريتين، المتوسطية والأطلسية، الأمر الذي يمنحه أبعاداً استراتيجية متعددة، تتمثل في البعد المتوسطي، والبعد الأطلسي، ثم البعد الصحراوي الذي يربطه، عبر موريتانيا، بعمقه الإفريقي جنوب الصحراء²، وقد شكل هذا الموقع على امتداد التاريخ عاملاً أساسياً في انفتاح المغرب على محيطه الإفريقي، وفي اضطراره بأدوار سياسية ودينية واقتصادية داخل القارة.

وفي هذا السياق، سبق للملك الراحل الحسن الثاني أن شبه المغرب، في كتاب التحدي، "بشجرة التي تمتد جذورها المغذية امتداداً عميقاً في قلب التراب الإفريقي، وتتغذى بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي"³، وذلك في تعبير دال عن العمق الإفريقي والانفتاح الأوروبي الذي يميز الهوية الجيوسياسية للمملكة. وهو المعنى ذاته الذي حرص الملك محمد السادس على تأكيده في خطبه منذ اعتلائه العرش، حين شدد على أن انتماء المغرب إلى العالمين العربي والإسلامي لا ينفصل عن كونه بلداً إفريقياً يقع في أقصى شمال القارة، بما يفرض عليه تعزيز روابط التعاون والتضامن مع دول إفريقيا، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء⁴. وقد أسهم هذا الموقع الجغرافي في جعل القضايا التنموية الإفريقية جزءاً لا يتجزأ من رهانات السياسة الخارجية المغربية، حيث أصبحت إشكاليات من قبيل ندرة المياه، والتصحر، والأمن الغذائي، والفوارق التنموية بين الشمال والجنوب، فضلاً عن

¹ - سعيد الصديقي: "صنع السياسة الخارجية المغربية" اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد السادس، وجدة السنة 2003 - 2002 الصفحة 262.

² - خالد ميمون: "البعد الإفريقي في السياسات الخارجية في عهد الملك محمد السادس" رسالة لنيل شهادة الماستر في الدراسات المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس سلا السنة الجامعية 2009 - 2010 الصفحة 15.

³ - الملك الحسن الثاني: "كتاب التحدي" مطبعة المملكة الطبعة الثانية 1982.

⁴ - خطاب عيد العرش 30 يوليوز 1999.

الهجرة غير النظامية، تحديات مشتركة يتحكم فيها البعد الجغرافي بشكل واضح. كما أن انفتاح المغرب الطبيعي على إفريقيا جنوب الصحراء¹، دون عوائق جغرافية كبرى، جعله فاعلا محوريا في الربط بين شمال القارة وعمقها الجنوبي.

ومن جهة أخرى، يفرض الموقع الجيو-استراتيجي للمغرب تحديات إضافية، بحكم وجوده على خط تماس مباشر بين الشمال والجنوب، وقربه الشديد من أوروبا، الأمر الذي جعله نقطة عبور رئيسية للهجرة غير النظامية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء. وقد أكد الملك محمد السادس في هذا الإطار أن المغرب، "بحكم الموقع الجغرافي، الذي يحتله، فهو يعد بلا شك أكثر البلدان الإفريقية تضررا من الهجرة غير الشرعية، فقد أصبح نقطة للعبور بالنسبة للمهاجرين الذين تجذبهم القارة الأوروبية. الشيء الذي دفع المغرب إلى بذل جهود كبيرة ومكثفة لتحكم في العدد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين²، يعد من أكثر الدول الإفريقية تأثرا بهذه الظاهرة، ما استدعى بذل جهود كبيرة للتحكم في تدفق المهاجرين غير النظاميين والتعامل مع تداعياتها الإنسانية والأمنية.

وعليه، وبرغم من أن أهمية العامل الجغرافي تعرف نسبيا نوعا من التراجع في ظل التحولات التكنولوجية المعاصرة³، فإن الموقع الجيو-استراتيجي للمغرب لا يزال يشكل محددًا أساسيا في صياغة سياسته الخارجية، ومرجعا موجهها لسلوكه الدبلوماسي تجاه محيطه الإفريقي والجهوي والدولي.

وانطلاقا مما سبق يمكننا القول بأن العامل الجغرافي يظل من المحددات البنوية الأساسية التي توجه السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، رغم التحولات التي عرفها النظام الدولي وتراجع الحتمية الجغرافية بفعل التقدم التكنولوجي. فالموقع الجيو-استراتيجي للمغرب، بواجهتيه المتوسطية والأطلسية وامتداده الصحراوي الإفريقي، جعله تاريخيا وحاضرا فاعلا محوريا في الربط بين شمال القارة وعمقها الجنوبي، ومؤهلا للانخراط في قضايا إفريقيا التنموية والأمنية والإنسانية. وقد وعت المؤسسة الملكية، سواء في عهد الحسن الثاني أو محمد السادس، بهذه الخصوصية الجغرافية، فتم توظيفها كرافعة استراتيجية لتكريس الانتماء الإفريقي للمغرب وتعزيز حضوره الدبلوماسي جنوب الصحراء. وعليه، فإن الجغرافيا لا تمثل مجرد معطى ثابت، بل تشكل إطارا موجهها للاختيارات الدبلوماسية المغربية ومحددا رئيسيا لرهاناتها الخارجية في الفضاء الإفريقي.

ثانيا: المحدد التاريخي في العلاقات المغربية الإفريقية

إن الحديث عن العلاقات المغربية الإفريقية لا يمكن اختزاله في المرحلة الحديثة أو المعاصرة، بل يجد جذوره العميقة في التاريخ السياسي والحضاري للمغرب، الذي شهد على امتداد القرون قيام دول قوية أسهمت في بناء وتكريس روابط متينة مع

¹ - زهره طموح: "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل (1956_2006)" منشورات نادي الدبلوماسية المغربي مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى السنة 2007 الصفحة 80.

² - خطاب الملك في قضية الدول الإفريقية وفرنسا المنعقدة بتاريخ 3 ديسمبر 2005 بمالي.

³ - ميغيل أنجيل ديلارامندي "السياسات الخارجية المغربية" ترجمة عبد العالي بالروكي منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الثانية الدار البيضاء 2014 صفحة 16.

إفريقيا جنوب الصحراء. فقد شكلت هذه العلاقات بعدا بنويا في تشكل الدولة المغربية وفي انفتاحها المبكر على عمقها الإفريقي، سواء من خلال التبادل التجاري أو الامتداد الديني والثقافي أو التفاعل السياسي والدبلوماسي.

فإذا كانت دولة الأدراسة قد انصرفت أساسا إلى توطيد دعائم الحكم بالمغرب الأقصى، دون أن تسجل طموحات توسعية خارج حدوده الجغرافية، فإن التحول الحقيقي في مسار العلاقات المغربية الإفريقية بدأ مع قيام الدولة المرابطية. إذ اتجه المرابطون، بقيادة عبد الله بن ياسين¹، نحو الجنوب، خاصة السودان الغربي، بهدف نشر الدعوة الإسلامية وتوطيد الروابط الدينية، إلى جانب تطوير المبادلات التجارية مع سكان إفريقيا الغربية. وقد شكلت التجارة، ولا سيما تجارة القوافل العابرة للصحراء، ركيزة أساسية في السياسة الإفريقية للدولة المرابطية، وهو النهج ذاته الذي واصلته الدولة الموحدية من بعدها².

ومع تعاظم الأطماع الأوروبية في شمال إفريقيا، عرفت العلاقات المغربية الإفريقية بعدا استراتيجيا متقدما، حيث أضحت العمق الإفريقي مجالا حيويا لتعزيز المكانة الجيوسياسية للمغرب، ومجالا للتفاعل مع قوى ومجتمعات إفريقية مختلفة، بما يخدم المصالح المشتركة ويواجه التحديات الخارجية. وقد أسهم هذا السياق التاريخي في بلورة ملامح أولية لعلاقات دبلوماسية مغربية متعددة الأبعاد، اتسمت بالتنوع في مرجعياتها القومية والحضارية والقارية، وأبرزت قدرة المغرب على التفاعل الإيجابي مع محيطه الإفريقي، مستفيدا من موقعه الجغرافي الذي يسر التواصل والاندماج مع مختلف الفضاءات الإفريقية³.

وفي المرحلة المعاصرة، واصل المغرب هذا التوجه الإفريقي، خاصة بعد الاستقلال، حيث أكد الملك الراحل محمد الخامس على البعد الإفريقي للسياسة الخارجية المغربية. فقد شدد، منذ سنة 1961، على مسؤولية المغرب التاريخية كدولة إفريقية محررة، في دعم قضايا التحرر والوحدة والتضامن داخل القارة، ومساندة الشعوب الإفريقية في نضالها من أجل الاستقلال وصيانة الكرامة⁴. وقد تجسد هذا التوجه في انخراط المغرب في مبادرات تضامنية إفريقية، وتنظيم والمشاركة في مؤتمرات ولقاءات هدفت إلى توطيد الروابط بين دول القارة، خاصة إفريقيا جنوب الصحراء⁵.

¹ - هدى المصاري: "علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انهاء القبلية الثنائية" أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام جامعة محمد الخامس أكادال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط السنة الجامعية 2002-2003 الصفحة 15.

² - حسان بوقنطار: "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" بابل للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى سنة صفحة 192.

³ - محمد الخليل العلوي: "الرهانات الجيو السياسية الدبلوماسية المغربية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس السويسي كلية الحقوق سلا السنة الجامعية 2006-2007 صفحة 11.

⁴ - محمد تاج الدين الحسيني: "الدبلوماسية المغربية الأبعاد والتحديات الدبلوماسية في الخطاب الملكي" منشورات الدبلوماسية المغربية المطبعة الدار المناهل الرباط ابريل 2006 ص 32_33.

⁵ - EL MELLOUKI RIFH BOUHOUT: "LA POLITIQUE MAROCAINE DE COOPÉRATION AVEC L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE 1964_1994, IN LE MAROC ET L'AFRIQUE APRÉS TINDÉPENDANCE, UNIVERSITY MOHAMED 6, PUBLICATIONS DE FINSTITUT DES ÉTUDES AFRICAINES RABAT ANNAYAH ALJADIDA_CASABLANCA, 1995 P: 57.

واستنتاجا مما سبق يمكننا القول بأن العلاقات المغربية الإفريقية تشكل امتدادا تاريخيا عميقا لا يمكن حصره في المرحلة الحديثة، بل تعود جذوره إلى قيام الدول المغربية المتعاقبة التي جعلت من العمق الإفريقي مجالاً للتفاعل الديني والتجاري والسياسي. فمنذ المرابطين والموحدين، مرورا بمواجهة الأطماع الأوروبية، وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، ظل البعد الإفريقي حاضرا في اختيارات المغرب الخارجية. وقد تعزز هذا التوجه بشكل واضح في عهد محمد الخامس، الذي كرس فكرة التضامن والوحدة الإفريقية ودعم حركات التحرر بالقارة. وعليه، فإن العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء ليست وليدة ظرفية سياسية عابرة، بل هي نتاج تراكم تاريخي وحضاري طويل، أسهم في جعل المغرب جسرا للتواصل بين شمال القارة وعمقها الجنوبي، وعنصرا فاعلا في تعزيز التقارب الإفريقي ونفي التصورات التي جعلت من الصحراء حاجزا فاصلا بين مكونات القارة.

الفقرة الثانية: المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية في العلاقات المغربية الإفريقية

لا تقتصر العلاقات المغربية الإفريقية على المحددات الجغرافية أو التاريخية فحسب، بل تقوم كذلك على جملة من المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أسهمت في بلورة توجه المغرب نحو عمقه الإفريقي ومنحته طابعا شموليا ومتعدد الأبعاد. فهذه المحددات تشكل الإطار العملي الذي تنتقل من خلاله العلاقات المغربية الإفريقية من مستوى الرمزية التاريخية إلى مستوى التعاون الفعلي والتفاعل الملموس، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الحضور المغربي داخل القارة. فعلى المستوى السياسي، تركز العلاقات المغربية الإفريقية على خيارات واضحة تقوم على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ودعم الاستقرار والسلم الإقليميين، وهي مبادئ جعلت من المغرب شريكا موثوقا داخل الفضاء الإفريقي (أولا). أما على المستوى الاقتصادي، فقد أضحت القارة الإفريقية مجالا استراتيجيا للانفتاح الاقتصادي المغربي، من خلال تشجيع الاستثمارات، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وربط السياسة الخارجية بأهداف التنمية الوطنية والقارية (ثانيا). في حين يشكل البعد الثقافي والديني رافعة أساسية لهذه العلاقات، بالنظر إلى الروابط الروحية والحضارية المشتركة، وما توفره من رأسمال رمزي يسهم في توطيد الثقة وتعميق التقارب بين الشعوب.

أولا: المحدد السياسي في العلاقات المغربية الإفريقية

يشكل المحدد السياسي عنصرا أساسيا يتحكم في مسار العلاقات المغربية مع القارة الإفريقية، إذ لا يمكن فهم التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا دون إدراك الأبعاد السياسية المرتبطة بالقضية الوطنية الكبرى، المتمثلة في استكمال الوحدة الترابية للمملكة في أقاليمها الجنوبية. ويجسد هذا المحدد على نحو خاص الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي المتميز للمغرب، الذي يشكل جسرا بين شمال القارة وجنوبها، ويمثل نقطة التقاء مصالح اقتصادية وسياسية ودبلوماسية متعددة، ما يفرض على صانعي السياسة الخارجية المغربية مراعاة هذا الواقع عند صياغة استراتيجيات التعاون والعلاقات مع الدول الإفريقية.

لقد كانت قضية الصحراء المغربية منذ أواخر السبعينيات أحد المحركات الأساسية التي شكلت طبيعة العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا. فقد أدى اعتراف بعض الدول الإفريقية بما يسمى "الجمهورية الصحراوية" وانضمامها إلى المنظمات الإفريقية إلى توتر واضح في العلاقات الثنائية والمتعددة

الأطراف للمغرب، وأسهم في تراجع النفوذ الدبلوماسي للمملكة على الصعيد الإقليمي¹. وفي هذا السياق، لم يكن هذا الاعتراف مجرد مسألة رمزية، بل كان له تأثير مباشر على قدرتها على الانخراط في صياغة السياسات الإقليمية والقارية، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984، في خطوة استراتيجية هدفت إلى حماية مصالحه الوطنية وعدم المشاركة في منظمة تحتضن موقفا متناقضا مع الوحدة الترابية للمملكة.

ومع ذلك، لم يقتصر الاهتمام المغربي على الانسحاب، بل سعى منذ ذلك الحين إلى بناء علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع مختلف الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بهدف تعزيز الدعم لمبادرات المغرب بشأن الأقاليم الجنوبية وخلق مناخ سياسي ودبلوماسي أكثر ملاءمة لتسوية قضية الصحراء على أساس الحكم الذاتي. فقد تجلت هذه الجهود من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية، والتي أبرزت الدعم المتواصل لمبادرة الحكم الذاتي، على غرار زيارة الرئيس الغابوني "الحاج علي بونغو" للمغرب في مارس 2010 وديسمبر 2017، حيث أكد مجددا موقف بلاده الداعم للوحدة الترابية المغربية. كما جسدت زيارات المسؤولين المكلفين بالشؤون الخارجية في عدة دول إفريقية هذا التوجه، ما يعكس استمرار الالتزام الإفريقي بمبدأ دعم الحلول السلمية التي تقدمها المملكة.

وقد شكلت هذه الاستراتيجية دافعا للعديد من الدول لإعادة النظر في مواقفها السابقة، حيث بدأت سحب اعترافها بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، مثل ليبيريا وبوركينا فاسو وبنين خلال فترة التسعينيات وبداية القرن الحالي، ما شكل منعطفا دبلوماسيا مهما²، وأسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون بين المغرب وهذه الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالموازاة مع ذلك، حافظ المغرب على علاقاته التقليدية مع شركائه القدامى مثل، السنغال والغابون وغينيا، الذين ظلوا يعبرون عن دعمهم المستمر لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، وهو ما ساهم في تعزيز شرعية الموقف المغربي على الصعيد الإفريقي³.

إن هذا السياق الدبلوماسي والمعياري مهد الطريق أمام المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي عام 2017 بعد غياب دام أكثر من ثلاثة عقود. وقد مثلت العودة إلى الاتحاد الإفريقي خطوة استراتيجية بالغة الأهمية، إذ أعادت المغرب إلى قلب النظام المؤسسي الإفريقي وأتاحت له الفرصة لتوسيع دائرة تأثيره على مستوى صنع القرار داخل القارة. وتأتي هذه العودة لتؤكد على نجاح سياسة الانفتاح المعتدل التي انتهجها المغرب، والتي جمعت بين الدفاع عن مصالحه الوطنية، ورفع دعائم التعاون الإقليمي، والمساهمة الفعلية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إفريقيا. وقد رافق هذه العودة تحركات مكثفة على المستوى الدبلوماسي لتقوية العلاقات الثنائية، سواء من خلال توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وأمني، أو تعزيز الشراكات في مجالات التعليم والثقافة والطاقة والتنمية المستدامة، بما يعكس التزام المغرب بالتفاعل الإيجابي والمستدام مع جميع الدول الإفريقية.

¹ - محمد الغربي: "اليد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الأفريقية والأسبوعية آيه آفاق في زمن العولمة" المجلة المغربية للدراسات الدولية العدد 11 يونيو 2001 صفحة 11.

² - التقرير الاستراتيجي المغربي لسنة 2010 2013 مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية (CLASS) منشورات 7 _ الابحاث التقرير السنوي الصفحة (163).

³ - حسان بوقنطار: مرجع سابق ص 163.

وعليه، يمكننا القول بأن قضية الوحدة الترابية للمملكة بقيت، منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، المحدد المركزي الذي شكل التوجه العام للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، إذ نجح المغرب في الحفاظ على توازنه بين الدفاع عن سيادته ومصالحه الوطنية، والانخراط في منظومة التعاون الإفريقي متعدد الأطراف. وتؤكد المكاسب الدبلوماسية للمغرب، خاصة بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي، على أن هذا التوجه لم يقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل امتد ليشمل بعداً استراتيجياً أوسع، يربط بين تعزيز مكانة المغرب في القارة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإفريقيا، بما يجعل من المغرب لاعباً فاعلاً ومؤثراً في التوازنات الإقليمية والقارية.

ثانياً: المحدد الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية

يشكل التكامل المالي والانفتاح التجاري ركيزتين محورتين في مقاربة التعاون جنوب-جنوب التي اعتمدها المغرب لمعالجة جذور التوتر القائم في الدول الإفريقية وذلك عبر دعم التنمية المشتركة. فالتعاون المالي بين دول الجنوب يتيح تعبئة موارد استثمارية جديدة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، لاسيما الفلاحة والبنيات التحتية والطاقات المتجددة والماء وذلك باعتبارها قطاعات ترتبط مباشرة بتحسين شروط العيش وتقليص هشاشة الفئات الأكثر قابلية للهجرة.

وفي هذا الصدد، عمل المغرب على تطوير شراكات مالية مبتكرة مع الدول الإفريقية من خلال دعم المؤسسات البنكية الإفريقية، وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإحداث آليات تمويل مشتركة تيسر خلق فرص اقتصادية محلية قادرة على امتصاص الضغط الديمغرافي وتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية. وجاء ذلك من خلال تطوير مكانة المغرب بمحيطه الإفريقي حيث اخذ هذا الخيار الاستراتيجي في عهد الملك محمد السادس بعداً فريداً يدخل في إطار رؤية متوسطة وبعيدة المدى تهدف الى اعطاء النفس جديد لعلاقات التعاون جنوب - جنوب¹

كما يشكل الانفتاح التجاري بين دول الجنوب مدخلاً لتكامل اقتصادي فعال وذلك عبر خلق أسواق إقليمية مندمجة وتعزيز سلاسل القيمة الإفريقية، وتوسيع المبادلات التجارية بما يسهم في رفع القدرة الإنتاجية وتوليد مناصب شغل مستدامة².

وينبغي التذكير بالمبادرة الملكية اثناء قمة افريقيا أوروبا التي عقدت بالقاهرة في أبريل 2000 المتعلقة بإلغاء ديون جميع الدول الإفريقية الأقل نمواً والتي تعكس الاهتمام الذي يليه الملك لتنمية إفريقيا جنوب الصحراء بجميع مكوناتها وقد تم في هذا الصدد التوقيع على مرسوم اعفاء من طرف رئيس الحكومة في 10 دجنبر 2014.³

إلى جانب ذلك، يواصل المغرب ترسيخ مكانته كففاعل رائد في مجال التعاون الثلاثي مع الدول الإفريقية، من خلال تقاسم خبرته الوطنية في المجالات التي راكم فيها تجارب ناجحة، وذلك بشراكة مع الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويعد

¹ - خطاب الملك باديس ابابا في 31 يناير 2017 " لقد استطعنا تطوير علاقات الثنائية قوية ولمموسة فمنذ سنة اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون. وعلى سبيل المقارنة نجد انه بين سنتين 1956 و 1999 تم توقيع على 515 اتفاقية في حين انه منذ سنة 2000 الى اليوم وصل العدد الى 949 اتفاقية اي حوالي الضعف.

² - خطاب الملك باديس ابابا في 31 يناير 2017 المرجع السابق.

³ - علاقة المغرب إفريقيا الاستراتيجية المغربية بإفريقيا رؤية شاملة ومتكاملة مجلة المالية العدد 28 غشت 2015 صفحة 4.

هذا النمط من التعاون آلية مبتكرة تبرز المصادقية العالية التي يتمتع بها المغرب لدى شركائه، وتتيح له توظيف مكانته الدبلوماسية وخبرته التقنية لخدمة دول الجنوب وتعزيز قدراتها التنموية¹. وفي السياق ذاته، وبمبادرة ملكية سامية أقدمت المملكة منذ فاتح يناير 2001 على إعفاء كامل للرسوم الجمركية المفروضة على مجموعة واسعة من المنتجات الأساسية القادمة من أربع وثلاثين دولة إفريقية الأقل نمواً، وهو الإجراء الذي أسهم في تعزيز التكامل التجاري الإفريقي وفتح آفاق أرحب أمام المبادلات البينية. كما يتيح المغرب لشركائه الأفارقة الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي أبرمها.

المطلب الثاني: التضامن والتعاون كمركزين لسياسة المغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء

يشكل التضامن والتعاون أحد المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في سياق إقليمي ودولي يتسم بتعدد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنامي الحاجة إلى نماذج جديدة في العلاقات الدولية تقوم على الشراكة المتوازنة واحترام السيادة وتحقيق المنفعة المتبادلة. فالعلاقة المغربية-الإفريقية لا تندرج ضمن منطق الظرفية أو المصالح الآنية، بل تستند إلى عمق تاريخي وروابط حضارية وإنسانية متجذرة، جعلت من التضامن والتعاون خياراً استراتيجياً وليس مجرد آلية دبلوماسية ظرفية.

ويأتي هذا التوجه في ظل التحولات البنيوية التي تعرفها القارة الإفريقية، حيث أضحت دول إفريقيا جنوب الصحراء فاعلاً محورياً في المعادلات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، بما تملكه من موارد طبيعية، وإمكانات بشرية، ومؤهلات تنموية واعدة. وفي هذا الإطار، حرص المغرب على بلورة سياسة إفريقية تقوم على تجاوز منطق الوصاية أو الهيمنة، واعتماد مقاربة تشاركية قوامها دعم جهود التنمية، وتعزيز الاستقرار، والمساهمة في بناء القدرات المؤسساتية والبشرية، بما ينسجم مع مبادئ التضامن جنوب-جنوب والتعاون الدولي القائم على الندية.

كما يتجلى التضامن المغربي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء في تعدد مجالات التعاون، سواء على المستوى الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة ونقل الخبرات، أو على المستوى الاجتماعي والإنساني عبر دعم مشاريع التنمية المستدامة، والتكوين، والتعاون الديني والثقافي، فضلاً عن المساهمة في مواجهة التحديات المشتركة كالأمّن الغذائي، والهجرة، والتغيرات المناخية. ويعكس هذا التوجه إدراكاً مغربياً بأن أمن واستقرار وتنمية القارة الإفريقية تشكل عناصر مترابطة لا يمكن تجزئتها، وأن تحقيق التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الإقليمي والقاري.

وعليه يمكننا القول بأن اعتماد التضامن والتعاون كمركزين لسياسة المغرب تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء يعبر عن تحول نوعي في تصور العلاقات الإفريقية، من علاقات قائمة على المساعدة الظرفية إلى شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة وتعزيز التكامل الإفريقي، في إطار رؤية شمولية تجعل من إفريقيا فضاءً للتكامل والتعاون بدل التنافس والصراع.

الفقرة الأولى: المغرب ومنطق التضامن الإفريقي: أسس التعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء

¹ - خطاب الملك في أديس ابابا في يناير 2017 المرجع السابق.

يعد التضامن الإفريقي أحد المرتكزات الجوهرية التي تؤطر السياسة الخارجية للمغرب تجاه محيطه القاري، لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يكن هذا التوجه وليد ظرفية سياسية عابرة، بل هو امتداد تاريخي وخيار استراتيجي نابع من عمق الانتماء الجغرافي والحضاري للمغرب للقارة الإفريقية. فقد وعّت المملكة مبكرا أن تحقيق التنمية والاستقرار داخل القارة يمر حتما عبر إرساء علاقات تعاون قائمة على منطق التضامن المتبادل، والشراكة المتوازنة، واحترام الخصوصيات الوطنية للدول الإفريقية.

وفي هذا الإطار، يقوم منطق التضامن الإفريقي في السياسة المغربية على تجاوز المقاربات التقليدية للعلاقات الدولية، التي تؤسس غالبا على منطق الهيمنة أو المنفعة الضيقة، نحو تبني نموذج تعاون جنوب-جنوب يهدف إلى تقاسم الخبرات، ودعم القدرات الذاتية للدول الإفريقية، والمساهمة في مواجهة التحديات المشتركة، سواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بالأمن والاستقرار، أو بقضايا الحوكمة والتنمية المستدامة. ومن ثم، فإن التعاون المغربي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء يشكل ترجمة عملية لهذا الخيار التضامني، من خلال مبادرات متعددة الأبعاد، تعكس رؤية شمولية تعتبر أن ازدهار المغرب يظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بازدهار محيطه الإفريقي.

أولا: دفاع المغرب عن قضايا إفريقيا في المحافل والملتقيات الدولية

في إطار مقارنة تضامنية متكاملة، يضع المغرب القضايا الإفريقية في صلب تحركاته الدبلوماسية المتعددة الأطراف، من خلال نهج متميز يقوم على الدفاع عن مصالح القارة داخل مختلف المحافل والمنتديات الدولية، سواء تلك التي تتعقد داخل إفريقيا أو خارجها. ويستند هذا التوجه إلى قناعة راسخة مفادها أن تحقيق التنمية والاستقرار في إفريقيا يشكل شرطا أساسيا لإرساء نظام دولي أكثر إنصافا وتوازنا.

وفي هذا السياق، احتضن المغرب بمدينة مراكش ما بين 14 و16 فبراير 1999 الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ 77 وزائد الصين، وذلك في إطار التحضير للدورة العاشرة لمؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد سنة 2000¹. وقد شكل هذا الاجتماع محطة بارزة عبر من خلالها المغرب، عبر رسالة ملكية سامية، عن موقفه الداعي إلى إعادة بناء المؤسسات الدولية متعددة الأطراف وفق مقاربة جديدة قوامها الإنصاف والتضامن، مع إعطاء الأولوية لأوضاع الدول النامية، وعلى رأسها الدول الإفريقية²، بما يمكنها من الاندماج العادل في الاقتصاد العالمي.

كما واصل المغرب هذا التوجه من خلال استضافته للمؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي بمراكش في مارس 2002، حيث دعا جلالة الملك محمد السادس، في خطاب افتتاح المؤتمر، إلى ضرورة تمكين الدول النامية، ولاسيما الإفريقية، من

¹ - عادل الموساوي: "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انهاء القبلية الثنائية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس أكادال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط السنة الجامعية 2002-2003 الصفحة 95.

² - انظر رسالة المالية في المشتركين في المؤتمر الوزاري الاستثنائي الدول الاقل نمو بتاريخ 2003/24 بالرباط.

تحقيق تنمية مستدامة حقيقية، والتخفيف من الأعباء السلبية للمديونية الخارجية، فضلاً عن مراجعة اختلالات العملة التجارية التي لا تزال تكرس الفوارق بين الشمال والجنوب.

وخلال الفترة الممتدة بين 24 و 25 يونيو 2003، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري الاستثنائي للبلدان الأقل نمواً، تزامناً مع توليه رئاسة مجموعة 77 زائد الصين. وقد أكد الملك محمد السادس، في رسالة موجهة إلى المشاركين، أن من بين أولويات الرئاسة المغربية الدفاع عن فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات البلدان الأقل نمواً، والرفع من حجم المساعدات العمومية المخصصة للتنمية، إضافة إلى الدعوة الصريحة إلى تخفيف عبء الدين الخارجي أو إلغائه كلياً¹. لفائدة الدول الإفريقية الأكثر هشاشة.

ويذكر في هذا الإطار أن المغرب اضطلع بدور محوري سنة 2003، حيث تولى تنسيق المجموعة الإفريقية داخل المنظومة التجارية الدولية، كما ترأس المجموعة الإفريقية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال النصف الأول من السنة نفسها. وبالتوازي مع ذلك، احتضنت مراكش ما بين 16 و 17 يوليوز 2003 مؤتمراً رفيع المستوى حول التعاون جنوب-جنوب، بمشاركة أكثر من 100 دولة وعدد من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية. وقد شدد "إعلان مراكش" الصادر عن هذا المؤتمر على أن التعاون بين دول الجنوب، وخاصة الإفريقية، يمثل رافعة استراتيجية لتحقيق تنمية مستقلة ومستدامة².

وفي سياق متصل، نظم المغرب بالرباط، ما بين 10 و 11 يوليوز 2007، المؤتمر الوزاري الأورو-إفريقي حول الهجرة، بمشاركة مع إسبانيا وفرنسا، وبمشاركة نحو 60 دولة إفريقية وأوروبية إلى جانب منظمات دولية وجهوية. وقد أسفر هذا المؤتمر عن بلورة مقارنة شمولية تعتبر الهجرة رافعة للتنمية، وليس مجرد إشكال أمني، مع التأكيد على تقاسم المسؤوليات بين دول المصدر والعبور والاستقبال³.

وعلى مستوى التنمية البشرية، احتضن المغرب في 7 أبريل 2017 المؤتمر الإفريقي الأول حول تنمية البشرية تحت شعار "التعاون، القرب، رهانات وآفاق"، بمشاركة أزيد من 48 وزيرا للشؤون الخارجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، إضافة إلى مؤسسات مالية دولية ودول مانحة⁴. وقد ركز المؤتمر على تعزيز التعاون الإفريقي-الإفريقي في مجال التنمية البشرية، واقتراح آليات عملية لمتابعة تنفيذ المشاريع المشتركة، بما يعكس الانتقال من منطق التشخيص إلى منطق الفعل.

¹ - تقرير استراتيجي المغربي 2003 مركز دراسات والبحاث في العلوم الاجتماعية CERSS عدد مزدوج مطبوعة النجاح الدار البيضاء تقرير الثامن الصفحة 224.

تضامن المغرب مع افريقيا تجسيد أيضا من خلال ارساء مساعدة الإنسانية اثناء الكوارث الطبيعية لعدد من الدول الأفريقية السودان النيجر مذاق أشقر موريتانيا بوركينا فاسو...

² - التقرير الاستراتيجي المغربي 2005 لسنة الصفحة 237.

³ - يومية الصباح بتاريخ 06/2006 على الموقع الإلكتروني: TWE AT A PARS. MN.

⁴ - محمد برانص محمد امطاط: "الدبلوماسية المغربية خلال سنة 2007 من حتمية التكليف المنشور على المستوى الدولي وازمة الاتصال على السنوية العلمية حالة المغرب 2007 2008 الصفحة 20.

أما على مستوى المبادرات المللموسة، فقد بادر المغرب خلال القمة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة سنة 2000 إلى إلغاء جميع الديون المستحقة له على الدول الإفريقية الأقل نمواً، مع رفع الحواجز الجمركية عن منتجاتها، في خطوة غير مسبقة جسدت البعد العملي للتضامن جنوب-جنوب. كما جدد الملك محمد السادس، خلال القمة الثانية إفريقيا-أوروبا المنعقدة في 8 يوليوز 2007، الدعوة إلى التصدي الاستراتيجي للتهديدات التي تمس سيادة الدول الإفريقية ووحدتها الترابية¹، بالتوازي مع مواجهة تحديات الفقر، والتغيرات المناخية، والهشاشة الاجتماعية².

وعلاوة على ذلك، يواصل المغرب دفاعه عن القضايا الإفريقية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما خلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يحرص على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التحديات البنيوية التي تواجه القارة، من قبيل الفقر، والهشاشة الاجتماعية، والتغيرات المناخية، وضعف التمويل التنموي. وقد شدد الخطاب الملكي الموجه إلى الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة سنة 2005 على أن تحقيق أهداف إعلان الألفية يظل رهينا بتوفير مساعدات إنمائية عمومية كافية، والتزام فعلي من الدول المتقدمة بتعهداتها تجاه الدول الإفريقية.

ويتضح من خلال هذا العرض أن التضامن المغربي مع إفريقيا لم يعد يقتصر على الخطاب السياسي أو المناسبات الدبلوماسية، بل أضحي خيارا استراتيجيا متكامل الأبعاد، يجمع بين الترافع الدولي، والمبادرات التنموية، والدعم الإنساني، وبناء القدرات، بما يعكس رؤية شمولية تعتبر أن مستقبل المغرب يظل وثيق الارتباط بمستقبل القارة الإفريقية.

ثانيا: التضامن المغربي مع إفريقيا في ظل العودة إلى الاتحاد الإفريقي: من الانخراط المؤسسي إلى المبادرات العملية

يتعزز الدور التضامني للمغرب تجاه القضايا الإفريقية بشكل لافت منذ عودته إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، حيث شكّلت هذه العودة منعطفا استراتيجيا في انخراط المملكة داخل المنظومة القارية. فقد حرص المغرب، منذ استئناف عضويته، على جعل التنمية، والاستقرار، والتعاون جنوب-جنوب محاور أساسية لتحركاته داخل أجهزة الاتحاد، سواء على مستوى القمم أو اللجان المتخصصة، مع الدفاع عن مقاربة إفريقية قائمة على الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية.

وفي هذا الإطار، بادر المغرب إلى إطلاق عدد من المبادرات الهيكلية ذات البعد القاري، من أبرزها مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تم تقديمها خلال مؤتمر الأطراف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ (COP22) المنعقد بمراكش سنة 2016. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الدول الإفريقية، ولاسيما الأقل نمواً، في مواجهة آثار التغير المناخي من خلال تعبئة التمويلات، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز قدرات الفلاحين الأفارقة، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة³.

¹ - انظر الخطاب الملكي للمؤتمر الاوروبي لسنة 2007.

² - تقرري الاستراتيجي المغرب 2000-2001 مرجع سابق صفحة 114.

³ - أمين القاسمي: "علاقة المغربية الافريقية" مجلة النهضة العدد 15، الرابط، ص 47.

كما عزز المغرب حضوره التضامني في مجال السلم والأمن بإفريقيا، من خلال مشاركته النشطة في عمليات حفظ السلام التابعة لـ الأمم المتحدة، حيث يعد من بين أكبر المساهمين الأفارقة في هذه العمليات، سواء على مستوى الموارد البشرية أو الدعم اللوجستي. ويعكس هذا الانخراط قناعة مغربية بأن الاستقرار الأمني يشكل شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية، خصوصا في الدول الإفريقية الخارجة من النزاعات.

وعلى المستوى الاقتصادي، اتخذ التضامن المغربي طابعاً عملياً من خلال توسيع الاستثمارات العمومية والخاصة في عدد من الدول الإفريقية، خاصة في قطاعات البنوك، والاتصالات، والأسمدة، والطاقة المتجددة. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في دعم الاقتصاديات المحلية، وخلق فرص الشغل، ونقل الخبرات، بما يعزز الاندماج الاقتصادي القاري، في انسجام مع أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي يدعمها المغرب باعتبارها آلية استراتيجية لتقوية التجارة البينية الإفريقية.

وفي المجال الإنساني والاجتماعي، واصل المغرب تقديم مساعدات طبية وإنسانية لفائدة عدد من الدول الإفريقية، لاسيما خلال الأزمات، كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19، حيث تم إرسال شحنات من المعدات الطبية والأدوية إلى عدة بلدان إفريقية. وقد حظيت هذه المبادرات بإشادة واسعة، باعتبارها تجسيدا عمليا لقيم التضامن وتقاسم المسؤولية.

كما يولي المغرب أهمية خاصة لبناء القدرات البشرية الإفريقية، من خلال سياسة استقبال الطلبة الأفارقة داخل الجامعات والمعاهد المغربية، في إطار التعاون جنوب-جنوب. وتندرج هذه السياسة في منظور استراتيجي بعيد المدى، يهدف إلى تكوين نخب إفريقية قادرة على المساهمة في تنمية بلدانها وتعزيز الروابط الإنسانية والثقافية بين المغرب وباقي الدول الإفريقية¹.

المغرب الترافع داخل المنتديات الدولية عن قضايا التنمية الإفريقية، ويدعو باستمرار إلى إصلاح منظومة الحكامة العالمية، بما يضمن تمثيلية أوسع للدول الإفريقية داخل المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية، ويكفل لها الولوج العادل إلى التمويل، والتكنولوجيا، والأسواق العالمية.

ومنه نخلص بالقول، بأن التضامن المغربي مع إفريقيا لم يعد ظرفيا أو مرتبطا بسياسات دبلوماسية محددة، بل أضحي خيارا استراتيجيا متكامل الأبعاد، يجمع بين العمل السياسي، والدعم الاقتصادي، والمبادرات الإنسانية، وبناء القدرات، بما يعكس رؤية شمولية تعتبر أن مستقبل المغرب يظل وثيق الارتباط بمستقبل القارة الإفريقية ككل.

الفقرة الثانية: مجالات التفاعل الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء

في إطار التحولات العميقة التي شهدتها السياسة الخارجية المغربية خلال العقود الأخيرة، أضحي التفاعل الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء أحد المرتكزات الأساسية لإعادة تموقع المملكة داخل محيطها الإفريقي. فبحكم الانتماء الجغرافي، والامتداد التاريخي، وتشابك الروابط الدينية والثقافية والاقتصادية، لم يعد هذا التفاعل مجرد خيار ظرفي، بل أصبح توجهها استراتيجيا يعكس رؤية شمولية قوامها التعاون، والتضامن، وتحقيق التنمية المشتركة.

¹ - الدكتور محمد ابركان: السياسات المغربية لتدبير قضية الهجرة الرهانات والتحديات مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية العدد خاص يناير 2020، الصفحة 99.

ويقوم هذا التفاعل الثنائي على منطق الشراكة المتكافئة التي تتجاوز المقاربات التقليدية للعلاقات الدولية، لتؤسس لنموذج تعاون يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع استحضار خصوصيات كل بلد إفريقي وحاجياته التنموية. وفي هذا السياق، عمل المغرب على تنويع مجالات تعاونه مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، مع إيلاء أهمية خاصة للأبعاد السياسية والدبلوماسية باعتبارها الإطار الناظم لباقي أوجه التعاون.

ويبرز الحقل الدبلوماسي كأحد أهم مجالات هذا التفاعل، حيث حرص المغرب على تعزيز حضوره الدبلوماسي بالقارة الإفريقية من خلال توسيع شبكة تمثيلاته، وتكثيف آليات التشاور السياسي، وتوقيع عدد متزايد من الاتفاقيات الثنائية التي توطر التعاون في مجالات متعددة. كما ساهم هذا الحضور في ترسيخ الثقة السياسية وتنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بما يعكس إرادة متبادلة في بناء علاقات مستقرة ومستدامة.

إلى جانب ذلك، تشكل الزيارات الثنائية رفيعة المستوى أحد أبرز تجليات هذا التفاعل، لما لها من دور محوري في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المغربية الإفريقية. إذ لا تقتصر هذه الزيارات على بعدها البروتوكولي، بل تمثل آلية فعالة لتجسيد الإرادة السياسية، وترجمة الالتزامات الدبلوماسية إلى مشاريع تعاون ملموسة، فضلا عن كونها فضاءً لتبادل الرؤى حول سبل تعزيز الشراكة الثنائية وتوسيع مجالاتها.

أولاً: على مستوى الحقل الدبلوماسي

بدأ المغرب نسج علاقاته الدبلوماسية مع الدول الإفريقية مباشرة بعد حصوله على الاستقلال، بل إن انخراطه في القضايا الإفريقية سبق ذلك، من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني بالقارة. ويبرز هذا التوجه بوضوح في السياسة التي انتهجها الملك الراحل محمد الخامس، الذي جعل من الرباط فضاءً لاحتضان عدد من مناضلي حركات التحرر الإفريقية، ومن بينهم جبهة التحرير الجزائرية التي أقامت أول بعثة لها بالمغرب سنة 1956، إلى جانب مكاتب أخرى في وجدة وتطوان والناظور، في تجسيد عملي للالتزام المغرب بمبدأ التضامن الإفريقي¹.

غير أن الشبكة الدبلوماسية المغربية بإفريقيا جنوب الصحراء، خلال السنوات الأولى للاستقلال، ظلت محدودة من حيث الانتشار والتأثير، ولم تبلغ الكثافة المطلوبة لضمان الدفاع الفعال عن المصالح الاستراتيجية للمملكة. وقد ازداد هذا الوضع تعقيداً عقب انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، احتجاجاً على قبول عضوية الكيان الانفصالي. إذ ترتب عن ذلك اعتماد سياسة دبلوماسية قائمة على الربط شبه الآلي بين الموقف من قضية الوحدة الترابية للمملكة ومستوى التمثيل الدبلوماسي، حيث عمد المغرب إلى قطع أو تجميد علاقاته مع الدول الإفريقية التي اعترفت بـ جبهة البوليساريو، مقابل الحفاظ

¹ - محمود معروف " توافق على تقاسم مسؤوليات لمواجهة معضلات الهجرة" مقال منشور بتاريخ 2006 شهر 7 على الموقع الإلكتروني .www.swlssinfo.ch.htm

على علاقات دبلوماسية مع الدول الراضة لهذا الاعتراف. وقد هيمنت هذه المقاربة إلى حدود نهاية القرن العشرين، مما أدى إلى تقلص الحضور الدبلوماسي المغربي داخل القارة¹.

وشكل أواخر تسعينيات القرن الماضي منعطفا مهما في السياسة الإفريقية للمغرب، تزامنا مع تشكيل حكومة التناوب برئاسة عبد الرحمن اليوسفي سنة 1999، واعتلاء الملك محمد السادس العرش في السنة نفسها. فقد تبنت المملكة مقاربة دبلوماسية أكثر انفتاحا ومرونة، تقوم على إعادة بناء الثقة مع الدول الإفريقية، وتجاوز منطق القطيعة، وتعزيز الحوار السياسي حتى مع بعض الدول التي استمرت في الاعتراف بالكيان الانفصالي. وأسهمت الزيارات الرسمية المتبادلة، سواء على مستوى رئيس الحكومة أو على مستوى الملك، في إعادة المياه إلى مجاريها مع عدد من الدول الإفريقية، وأفضت إلى سحب أو تجميد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية المزعومة من طرف عدة عواصم إفريقية².

وفي سياق تطور الحقل الدبلوماسي، لم يقتصر التفاعل المغربي الإفريقي على استعادة العلاقات الثنائية، بل شمل توسيع شبكة التمثيليات الدبلوماسية، وفتح سفارات وقنصليات جديدة، وتكثيف آليات التشاور السياسي، بما يعكس تحولاً من دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية استباقية قائمة على الحضور الميداني والتواصل المستمر. وقد تعزز هذا التوجه بشكل لافت بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، حيث عمل على ترسيخ موقعه كفاعل مركزي داخل المنظومة الإفريقية، مستثمراً أدوات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف للدفاع عن قضاياه الاستراتيجية³.

ومع ذلك، يلاحظ أن التفاعل الدبلوماسي المغربي بإفريقيا جنوب الصحراء لا يزال يتسم بنوع من التفاوت الجغرافي واللغوي، إذ يميل نسبياً نحو الدول الفرنكوفونية، خاصة بغرب ووسط القارة، مقارنة بالدول الأنغلوفونية أو دول شرق وجنوب إفريقيا. وهو ما يطرح تحديات جديدة أمام الدبلوماسية المغربية، تستدعي مزيداً من التنوع الجغرافي، وتعزيز الحضور في الفضاءات الإفريقية الأقل استثماراً دبلوماسياً، بما ينسجم مع الرؤية الشمولية للمملكة تجاه القارة.

وعليه، يمكننا القول بأن تطور الحقل الدبلوماسي في التفاعل الثنائي بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء يعكس انتقال السياسة الإفريقية للمملكة من مرحلة الدعم السياسي والرمزي، إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد، القائمة على الحضور الدبلوماسي المكثف، وتعدد قنوات التواصل، وربط العلاقات الثنائية برهانات الاستقرار والتنمية المشتركة.

ثانياً: التفاعل الاقتصادي والتنموي كآلية لترسيخ الشراكة جنوب-جنوب

إذا كان التفاعل الدبلوماسي يشكل الإطار المؤطر للعلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، فإن التفاعل الاقتصادي والتنموي يمثل تحدياته العملية والميدانية. فقد عمل المغرب، خاصة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999،

¹ -الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات، بابل للطباعة والنشر والتوزيع طبعة 2002 ص 192.

² - موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي www.warm_celerate.ma.

³ -abdelkrim belguendouz: "politique européenne de voisinage: barage aux sudite shengen à barsalona 10, imprimerie beni esnessen, salé, 2005, p 79.

على إرساء مقارنة قائمة على التعاون جنوب-جنوب، تركز على مبدأ الربح المتبادل ونقل الخبرة بدل منطق الهيمنة أو التبعية. وقد ترجمت هذه الرؤية إلى استثمارات مغربية مهمة في قطاعات استراتيجية كالبنوك، والاتصالات، والفلاحة، والأسمدة، والبنيات التحتية¹.

وتعد المؤسسات المالية المغربية من أبرز أدوات هذا التفاعل، حيث وسّعت مجموعة التجاري وفا بنك والبنك الشعبي المركزي وبنك إفريقيا شبكاتهما لتشمل عددا كبيرا من بلدان غرب ووسط إفريقيا، مما ساهم في تعزيز الاندماج المالي ودعم المقاولات المحلية وتمويل المشاريع التنموية².

كما يشكل المكتب الشريف للفوسفات، عبر مجموعة OCP Group، فاعلا محوريا في دعم الأمن الغذائي بالقارة من خلال إنشاء مصانع للأسمدة وتطوير برامج لتكييف التربة الإفريقية، في إطار مقارنة تنموية تضامنية لا تقتصر على التبادل التجاري، بل تمتد إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

ولا يقتصر التفاعل على البعد الاقتصادي الصرف، بل يتجاوز ذلك إلى شراكات تنموية تشمل التكوين المهني، وبناء المستشفيات، وتطوير البنيات التحتية، فضلا عن استقبال آلاف الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد المغربية في إطار منح دراسية تعكس عمق الامتداد الإفريقي للمملكة.

ومنه يمكننا القول بأن التفاعل الاقتصادي والتنموي يشكل دعامة أساسية لترسيخ الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء، باعتباره انتقالا من دبلوماسية الخطاب إلى دبلوماسية الإنجاز، ومن منطق العلاقات الرسمية إلى منطق الشراكة الاستراتيجية المستدامة.

خاتمة:

في ختام هذا المقال، يتضح أن السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء ليست توجهها ظرفيا أو استجابة آنية لتحولات محيطها الإقليمي، بل تعبيرا عن رؤية استراتيجية مؤطرة بجملة من المحددات الداخلية السياسية والدستورية والاقتصادية والأمنية والهوياتية. فقد أبان التحليل أن هذه المحددات تشكل البنية المرجعية التي توجه اختيارات المغرب الإفريقية، سواء من خلال سعيه إلى تنويع شراكاته، أو عبر توظيف عمقه الإفريقي في خدمة قضاياه الوطنية وتعزيز موقعه ضمن توازنات النظام الدولي.

كما أن الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء يعكس انتقالا من منطق العلاقات التقليدية إلى منطق الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد، حيث يتداخل الاقتصادي بالدبلوماسي، والأمني بالروحي والثقافي. غير أن هذا الحضور لا يتحرك في فراغ، بل يتفاعل مع بيئة قارية ودولية تتسم بتصاعد حدة المنافسة بين قوى إقليمية ودولية تسعى بدورها إلى إعادة رسم خرائط

¹ - انظر خطة العمل التي اقراها مؤتمر الرباط حول الهجرة والتنمية لسنة 2006.

² - جريدة الشرق الأوسط اعلان الرباط يدعو الى اقامة شراكة اورو افريقيا براغماتية من أجل تدبير أمثل ومشارك 12 يوليو 2020 العدد 11,088 الصفحة

النفوذ داخل القارة. وفي هذا السياق، يبرز التحدي الأساسي في قدرة المغرب على تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين منطق التموقع الاستراتيجي والحفاظ على مصداقية خطابه القائم على التعاون جنوب-جنوب والتضامن الإفريقي.

وعليه، يمكننا القول إن خصوصية التجربة المغربية تكمن في سعيها إلى بناء نموذج حضور إفريقي يستند إلى الشرعية التاريخية والروابط الإنسانية، ويستثمر في التنمية المشتركة، دون إغفال اعتبارات القوة والمصلحة الوطنية. غير أن استدامة هذا النموذج تظل رهينة بمدى قدرته على التكيف مع التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتعزيز التكامل بين الداخل والخارج في صياغة سياسة خارجية متماسكة وفعالة.

وبذلك، يتأكد أن فهم السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء يقتضي مقارنة تركيبيّة تأخذ بعين الاعتبار جدلية الداخل والخارج، وتستحضر في الآن ذاته رهانات المنافسة ومتطلبات التضامن، باعتبارهما وجهين متلازمين لحضور مغربي يسعى إلى تثبيت مكانته كفاعل إقليمي وازن داخل الفضاء الإفريقي.

لائحة المراجع:

- سعيد الصديقي: "صنع السياسة الخارجية المغربية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الأول وجدة السنة 2003-2002.
- عادل الموساوي: "علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انهاء القبلية الثنائية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس أكادال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط السنة الجامعية 2002-2003.
- خالد ميمون: "البعد الإفريقي في السياسات الخارجية في عهد الملك محمد السادس" رسالة لنيل شهادة الماستر في الدراسات المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس سلا السنة الجامعية 2009-2010.
- الملك الحسن الثاني: "كتاب التحدي" مطبعة المملكة الطبعة الثانية 1982.
- زهره طموح: "البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل (1956-2006)" منشورات نادي الدبلوماسية المغربي مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى السنة 2007.
- ميغيل أنخيل ديلارامندي "السياسات الخارجية المغربية" ترجمة عبد العالي بالروكي منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الثانية الدار البيضاء 2014.
- هدى المصاري: "علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انهاء القبلية الثنائية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس أكادال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط السنة الجامعية 2002-2003.
- حسان بوقطار: "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" بابل للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
- محمد الخليل العلوي: "الرهانات الجيو السياسية الدبلوماسية المغربية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس السويسي كلية الحقوق سلا السنة الجامعية 2007-2006.

- مُجَد تاج الدين الحسيني: "الدبلوماسية المغربية الابعاد والتحديات الدبلوماسية في الخطاب الملكي" منشورات الدبلوماسية المغربية المطبعة الدار المناهل الرباط ابريل 2006.
- مُجَد الغري: "اليد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الأفريقية والأسبوية آبه آفاق في زمن العولة" المجلة المغربية للدراسات الدولية العدد 11 يونيو 2001.
- تقرير استراتيجي المغربي 2003 مركز دراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية CERSS عدد مزدوج مطبعة النجاح الدار البيضاء تقرير الثامن.
- مُجَد برانص مُجَد امطاط: "الدبلوماسية المغربية خلال سنة 2007 من حتمية التكليف المنشور على المستوى الدولي وازمة الاتصال على السنوية العلمية حالة المغرب 2007 2008.
- أمين القاسمي: "علاقة المغربية الافريقية" مجلة النهضة العدد 15، الرباط.
- الدكتور مُجَد ابركان: السياسات المغربية لتدبير قضية الهجرة الرهانات والتحديات مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية العدد خاص يناير 2020.
- محمود معروف " توافق على تقاسم مسؤوليات لمواجهة معضلات الهجرة" مقال منشور بتاريخ 2006 شهر 7 على الموقع الالكتروني www.swlssinfo.ch.htm
- الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات، بابل للطباعة والنشر والتوزيع طبعة 2002.
- EL MELLOUKI RIFH BOUHOUT:" LA POLITIQUE MAROCAINE DE COOPÉRATION AVEC L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE 1964_1994,IN LE MAROC ET L'AFRIQUE APRÉS TINDÉPENDANCE, UNIVERSITY MOHAMED 6, PUBLICATIONS DE FINSTITUT DES ÉTUDES AFRICAINES RABAT ANNAYAH ALJADIDA_CASABLANCA, 1995